IUGJIS
Vol 27, No 4, 2019, pp 368 -385

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (2018-05-01)، تاريخ قبول النشر (2018-09-05)

من حروف المعاني في كتاب (درج الدرر) لعبد القاهر الجرجاني (عرض، ومقارنة، وتوجيه)

اسم الباحث الأول: أ. عمران عزت يوسف بخيت *.1

اسم الباحث الثاني: د. منصور محمود أبو زينه 2

[1] اسم الجامعة والبلد: التفسير ، الشريعة ، الجامعة الأردنية ، عمان

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: emranezat@yahoo.com

الملخص:

هذه الدراسة تتعلق بمعاني بعض حروف المعاني في كتاب (درج الدرر في تفسير القرآن الكريم) لعبد القاهر الجرجاني، مع توجيه ومقارنة تلك المعاني بما ورد في كتب علماء التفسير والنحو الآخرين.

وتقع هذه الدراسة في تمهيد وثلاثة مباحث ، هي:

التمهيد: التعريف بعبد القاهر الجرجاني

المبحث الأول : نسبة كتاب (درج الدرر) إلى عبد القاهر الجرجاني.

المبحث الثاني: من معاني حروف العطف، وفيه مبحثان هما:

المطلب الأول: من معاني حرف العطف (أو).

المطلب الثاني: من معاني حرف العطف (ثمَ).

المبحث الثالث: من معاني حرف الجر، وفيه ثلاثة مباحث هي:

المطلب الأول: من معاني حرف الجر (إلى).

المطلب الثاني: من معاني حرف الجر (الباء).

المطلب الثالث: من معاني حرف الجر (مِنْ).

وقد كشفت الدراسة عن دور مميز وهام لهذه الحروف في إظهار الأحكام الشرعية المترتبة على فهم دلالات تلك الحروف عند العلماء، وأوصى الباحث في نهاية الدراسة بمزيد من الدراسات في هذا الموضوع.

كلمات مفتاحية: درج الدرر- الجرجاني- عرض- مقارنة- توجيه

Some meaning particles in Abdel Qahir al-jurjani's "Darj ad-durar" (Exposition, comparison, and orientation)

Abstract

The main concern of this study was related to the meanings of some particles and grammatical prepositions in the Arabic language in Abd al-Qahir al-Jurjani's book "Darj al-Dorar fi Tafseer al-Quran al-Kareem". The study also aimed to compare these meanings with other meanings as shown by other grammarians and exegetes. The research is divided into an introduction and three chapters. A thorough biogeography of Abd al-Qahir al-Jurjani was included in the introduction; the first chapter related to the origin of the book "Darj al-Dorar fi Tafseer al-Quran al-Kareem" to the author. The second chapter was meant to investigate and discuss the meanings of Arabic grammatical particles; it was divided into two sections: I) the meanings of the particle "or", II) the meanings of the particle ((ثمّ "then". The third chapter discussed the meanings of prepositions and was divided into three parts: a) the meanings of "to", b) the meaning of "the second letter of the Arabic alphabet", and the meaning of "from". The researcher found that these particles and prepositions play a significant role in identifying a lot of provisions of Islamic Sharia'a that depend mainly on the understanding of the meanings of these particles and prepositions. The researcher recommended that further studies should be conducted in this field.

Keywords: Darj ad-dorar – al-Jurjani's – Exposition – comparison – orientation

أولاً : أهمية الدراسة:

إن لحروف المعاني أثراً بارزاً ومهماً في بناء الكلام في العربية؛ ذلك لأن هذه الحروف هي الوسيلة البالغة التي تنتظم بها معاني الكلام في الجملة العربية؛ إذ من المعلوم أن الجملة العربية تتكون من كلمات، ذات معانٍ مختلفة، وهذه الكلمات من المستحيل أن تؤدي معنىً تاماً مفيداً للسامع ما لم ترتبط ببعضها بحروف المعاني.

من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في البحث عن المعاني البلاغية المستفادة من هذه الحروف، من خلال نظمها في القرآن الكريم، وما يترتب على معانيها البلاغية من أحكام شرعية يتعبد بها الناس– لله – تعالى.

ثانياً : دوافع الدراسة:

ثمة دوافع متعددة لهذه الدراسة منها:

1. عدم وجود دراسة سابقة في هذا الموضوع، تكشف النقاب عنه، وتجلِّي حقائقه.
2. أهمية حروف المعاني في فهم المراد، واستنباط الأحكام الفقهية من آيات الذكر الحكيم.
3. كثرة الخلاف الواقع بين العلماء حول معاني هذه الحروف.
4. أهمية التفسير لعبد القاهر الجرجاني (درج الدرر في تفسير القرآن العظيم)، في الدراسات البلاغية واللغوية. فعبد القاهر الجرجاني مؤسس علوم البلاغة العربية، بلا منازع.
5. أهمية عبد القاهر الجرجاني في علم أصول الفقه، فهو القاضي، والنحوي، والبلاغي، والأصولي البارع، فله في كل علم نصيب وافر.

ثالثاً : مصادر الدراسة:

اقتضت هذه الدراسة الرجوع إلى عدة مصادر، منها (درج الدرر) لعبد القاهر الجرجاني، وتتبع ما ورد فيه من دلالات بلاغية لحروف المعاني المدروسة، والإستئناس بما ورد في كتب التفسير الأُخرى، وكتب أحكام القرآن الكريم، وكتب اللغة والنحو وغيرها.

رابعاً : منهج الدراسة:

ولا يخفى أن الوصول إلى المعنى البلاغي الحقيقي لهذه الحروف يحتاج إلى عناية فائقة، وتأمل دقيق في معاني الكلام. لذا كانت الطريقة في معالجة هذه المعاني لهذه الحروف تتلخص فيما يأتي:

1. عرض الدلالة البلاغية لمعنى الحرف من خلال الآيات القرآنية الكريمة التي يرد الحرف فيها.
2. المقارنة بين ما ورد عند عبد القاهر الجرجاني في معنى الحرف الوارد في هذه الآيات، وبين ما ورد عند غيره من العلماء القدماء والمُحدثين للنظر في آراء غيره، في المسألة التي تطرح على بساط البحث.
3. ثم بعد العرض والمقارنة، تأتي عملية التوجيه والترجيح والإنتصار إما لرأي عبد القاهر الجرجاني في المسألة، أو لرأي غيره في ضوء ما تتمخَّضَ عنه الدراسة.

ولقد كان السير في هذا المنهج في هذه الدراسة على هذه الشاكلة؛ ذلك لأن مسائل فقهية وعقائدية وتعبدية خطيرة تتوقف على تحديد المعاني البلاغية لهذه الحروف، وتستنبط الأحكام الشرعية بحسب فهم دلالات تلك الحروف.

خامساً : حدود الدراسة:

ولما كانت حروف المعاني كثيرة ومتشعبة؛ لذا اقتصرت هذه الدراسة على ذكر نوعين من حروف المعاني هما:

أ. من حروف العطف:

ب. أو.

ت. ثمَّ.

ث. من حروف الجر:

ج. إلى.

ح. الباء.

خ. مِنْ.

وذلك لما لهذين النوعين من الحروف من أثر بالغ في توجيه كثير من المسائل الفقهية المتعلقة بالأحكام الشرعية. هذا جهد المُقِلِّ، فإن كان فيه صواب وخير فبتوفيق من الله –عزَّ وجلّ–، وإن كان غير ذلك فنسأل الله –سبحانه وتعالى– العفو والعافية.

التمهيد : التعريف بعبد القاهر الجرجاني

أكثر المصادر التي ترجمت لعبد القاهر الجرجاني لم تعط إلا القليل من المعلومات التي تتعلق بحياته الشخصية، ولم تذكر شيئاً من تفصيلات حياته الأسرية، فهي على سبيل المثال لم تذكر إن كان متزوجاً أم لا، وإن كان له أولاد أم لا، بل لم تذكر من نسبه سوى جده الأول، مما جعل التعريف بحياة عبد القاهر الجرجاني الأسرية محاطاً بالغموض وعدم الوضوح.

فهو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني – أبو بكر–[1]، عَلَمٌ من أعلام القرن الخامس الهجري، وشيخ من شيوخ العربية[2]، كان آية في النحو حتى انتهت إليه رئاسة النحو في زمانه[3]، "مؤسس علم البلاغة، ومقعِّد قواعده، وموضِّح براهينه، ومرتِّب أفانينه، ومفتِّح أزاهيره من أكمامها، ومفتِّق أزراره بعد إغلاقها"[4]، إلا أن هناك صمتاً وغموضاً عند المؤرخين في الترجمة لعبد القاهر الجرجاني، فلم نجد أحداً من السابقين واللاحقين زاد على آخر في الأمر شيئاً، بل إن بعضهم قد ترجم لعبد القاهر الجرجاني في معرض الترجمة لتلاميذه، كالفصيحي والخطيب التبريزي[5]، أو في معرض الترجمة لشيخه أبي الحسين الفارسي[6]، ولم يذكر أحد له سنة ولادة أو أنه قد عمّرَ طويلاً أو قصيراً، مع أن أغلب الظن لدى المؤرخين أنه ولد في أواخر القرن الرابع الهجري وأوائل القرن الخامس الهجري في مدينة جرجان[7].

(1) ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (ج108/5).

(2) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج505/13).

(3) ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج108/5).

(4)ينظر: العلوي،الطراز لأسرار البلاغة وحقائق علوم الإعجاز (ج1/6).

(5) ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (ج337/3).

(6) ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء وإرشاد الأريبإلى معرفة الأديب (ج1797/4).

(7) ينظر: مطلوب، ، عبد القاهر الجرجاني– بلاغته ونقده (ص14).

وذكر ياقوت الحموي في معرض ترجمته لعلي بن عبد العزيز بن الحسن، أنه شيخ عبد القاهر الجرجاني، وأن عبد القاهر الجرجاني قد قرأ عليه، وأن عبد القاهر الجرجاني لشدة فخره بالإنتماء إليه، كان إذا ذكره في كتبه شمخ بأنفه[1]، مع العلم أن علي بن عبد العزيز قد توفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة[2].

وقد ناقش هذا القول د. أحمد مطلوب وضعّفه بمُستَندٍ عقليٍّ، فقال: بأن هذا القول يلزم منه أن يكون عبد القاهر الجرجاني قد ولد قبل وفاة شيخه علي بن عبد العزيز بخمسة عشر عاماً، أي: سنة سبع وسبعين وثلاثمائة للهجرة، مما يعني أنه قد شارف على التسعين عند وفاته، حيث اختلفت كتب التراجم في تعيين سنة وفاة عبد القاهر الجرجاني على قولين: أحدهما سنة إحدى وسبعين وأربعمائة[3]، والآخر سنة أربع وسبعين وأربعمائة[4]، وأنه لا أحد ممن ترجم له أشار إلى أن عبد القاهر الجرجاني قد عمَّرَ طويلاً حتى هذا العمر[5].

ويبقى ميلاد عبد القاهر الجرجاني وطول عمره أو قصره أمراً غامضاً، لعدم وجود تاريخ دقيق في ذلك، ولئن لم يذكر أحد من المؤرخين أنه قد طعن في السن كما ذكر بدوي، فإن هذا لا ينفي الاحتمال، ويبقى قول من قال : إن عبد القاهر الجرجاني قد قرأ على (علي بن عبد العزيز) معاصرةً له قائماً، دون أن نؤول القراءة بقراءة الكتب والمؤلفات.

وأياً كان العمر الذي عاشه عبد القاهر الجرجاني، فإن ما يعني الباحث هو التراث العلمي الذي خلفه عبد القاهر، والذي أصبح متكئاً لكل باحث وعالم في كل عصر من العصور التي تلته.

وقد نشأ الجرجاني مولعاً بالعلم، محباً لفنونه، في ظل أسرة فقيرة الحال، لم تجد سعة من الرزق ما تنفقه على ولدها في طلب العلم، ولربما كان هذا الأمر هو الذي حال بين عبد القاهر الجرجاني وبين السفر خارج (جرجان) [6] لطلب العلم، فلم يبرحها ولم يغادرها أبداً[7]، فأقبل على علماء زمانه كأبي الحسن محمد بن علي فقرأ عليه، أو على كتب من سبقه من العلماء، فقرأ للجاحظ والمبرد والعسكري وسيبويه والآمدي[8]، فتشرَّبَ عنهم فنون العلم؛ حتى صار من أكابر النحويين ولقِّب بالنحوي[9]، وتصدر المجالس في جرجان وحثت إليه الرجال[10].

كما أن كل الذين ترجموا له أجمعُوا على أنه كان صاحب خلق ودين وفضيلة، اتفقت على إمامته الألسنة وتجملت بمكانته الأمكنة[11]، وقد كان شافعي المذهب، وأحد علماء الكلام على طريقة الأشاعرة[12].

(1) ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء (ج4 / 1796).
(2) المرجع السابق.
(3) ينظر:)، فوات الوفيات(ص132) .
(4) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء(ج505/13).
(5)ينظر: د. بدوي، ، عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية (ص 7).
(6) جرجان : هي مدينة تقع بين طبرستان وخراسان في بلاد فارس ، قيل إنها سميت بهذا الاسم نسبة لجرجان بن لاوذ بن نوح عليه السلام.
(2) ينظر: الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ج264/1).
(8) ينظر: مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده (ص 16).
(9) ينظر: الأنباري، نزهة الألباء (ج264/1).
(10) ينظر: القطبي، إنباه الرواة على أنباء النحاة (ج288/2).
(11) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب (ج308/1)، والسبكي،طبقات الشافعية الكبرى (ج149/5).
(12) ينظر: دمية القصر وعصرة أهل العصر(ج578/1).

وأما مذهبه النحوي، فكل الكتب التي ترجمت له لم تصرح به، ولكنها أشارت إلى ميوله للمدرسة البصرية، وذلك من خلال بعض القرائن وهي[1]:

أولاً: أنه كان في (دلائل الإعجاز) يكثر من النقل عن سيبويه، وكان يسترشد بآرائه وغيره من نحاة البصرة، كالأخفش والزجّاج وابن السرّاج وغيرهم.

ثانياً: يعتبر أبوالحسن الفارسي من كبار شيوخ عبد القاهر الجرجاني؛ إذ إنَّ الأول كان قد أخذ النحو عن خاله أبي علي الفارسي، الذي كان يميل إلى المذهب البصري غالباً.

المبحث الأول: نسبة كتاب (درج الدرر في تفسير القرآن العظيم) إلى عبد القاهر الجرجاني

من خلال القراءة المتأنية لكتاب (درج الدرر)، والدراسة المستفيضة في الدراسات التي عُنِيَتْ بتحقيق الكتاب يمكن للباحثَ أن يرجِّح نسبة الكتاب إلى عبد القاهر الجرجاني دون غيره، وذلك لما يأتي:

الدليل الأول: هو حديث عبد القاهر الجرجاني عن النظم في تفسيره (درج الدرر) حديث الخبير المتمرس، دون أن يهمل أوجه الإعجاز الأخرى. ومنها الإعجاز الغيبي، حيث تحدث عنه عند تفسيره الآية التاسعة والأربعين من سورة هود[2] وغيرها [3].[3].

وحديث الجرجاني هذا عن النظم في (درج الدرر) ينسجم تمام الإنسجام مع ما جاء في كتبه (دلائل الإعجاز)، و(أسرار البلاغة)، و(الرسالة الشافية)، وهو ما نُفَصِّلُه لاحقاً في المبحث الثالث من هذه الدراسة إن شاء الله تعالى.

كما أن هناك أدلة أخرى على صحة نسبة الكتاب إلى عبد القاهر الجرجاني، ذكرها محقِّقا الكتاب (وليد بن الحسين) و(إياد القيسي)[4] وهي كما يأتي:

أ. وجود بعض المصادر التي نسبت الكتاب لعبد القاهر الجرجاني، ومنها على سبيل المثال: البغدادي في كتابه (هدية العارفين)[5] وحاجي خليفة في (كشف الظنون)[6] وصاحب (معجم المفسرين)[7].

ب. أنَّ النسخ المخطوطة الأربع للكتاب ذكرت في صفحتها الأولى عنوان الكتاب بأسماء متقاربة مثل (درج الدرر في تفسير القرآن العظيم)، و(تفسير القرآن العظيم المسمى درج الدرر)، و(درج الدرر تفسير القرآن العظيم)، وقد أجمعت النسخ الأربعة مع اختلاف نسّاخها على ذكر عبد القاهر الجرجاني مؤلِّفاً للكتاب، وهذا التوافق مع اختلاف النسّاخ يشير إلى صحة نسبة الكتاب إلى عبد القاهر الجرجاني.

وأما من قال إنَّ التفسير المذكور يخلو من مقدمه يذكر فيها المؤلف اسمه ومنهجه في التفسير[8]، فإن هذا لا ينفي صحة الكتاب الكتاب إلى عبد القاهر الجرجاني؛ إذ إنَّ هناك العديد من المؤلفات والتفاسير التي تخلو من مقدمات يذكر فيها الاسم والمنهج .

(1) ينظر: مخيمر، ، فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز (ص14)
(2) ينظر : الجرجاني ، ، درج الدرر (ج2/972) .
(3)ينظر : المرجع السابق (ج1 / 51-53).
(4)المرجع نفسه (ج2/1304)
(5) ينظر : البغدادي ، هدية العارفي (606) .
(6) ينظر : حاجي خليفة ، كشف الظنون (ج1 / 745).
(7) ينظر : نويهض، معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر (ج2 / 86) .
(8) ينظر : الجرجاني ، درج الدرر في تفسير القرآن العظيم (ج1 / 15)

ت. ذكر الذهبي في (سير أعلام النبلاء) أنَّ للجرجاني كتاباً في التفسير وهو تفسير سورة الفاتحة [1]، فليس هناك مانع تاريخي أو عقلي ينفي أن يكون عبد القاهر الجرجاني قد أتم التفسير.

ث. يرجح بعض الباحثين أن هذا التفسير لأبي علي الحسين بن يحيى الجرجاني، ولكن عند مقابلة المحقِّقَيْنِ للتفسير بما ورد عن أبي الحسين من التفسير، لم يجدا تطابقاً أو تشابهاً بين الكتاب وما ورد عنه من التفسير.

ج. من ينعم النظر في تفسير (درج الدرر) يجد أنَّه يخلو من أي نقول أو نصوص بعدعصر الجرجاني[2] ، مما يؤكد أن التفسير انحصر في عصر الجرجاني دون ما بعده من العصور.

ح. إنَّ خلو الكتاب كما ذكر (د. طلعت) و(د. شكور)، من الإشارة إلى نظرية النظم التي امتاز بها الجرجاني، لا ينفي نسبة الكتاب إليه؛ لأنَّه يحتمِلُ أنْ يكونَ هذا التفسيرُ هو باكورة مؤلفاته، وأنَّ نظرية النظم قد تبلورت لاحقاً عنده.

خ. ولقد ذكرت الباحثة (ريم انقيطي) دليلاً آخر على صحة نسبة الكتاب لعبد القاهر الجرجاني، وهو أن عبد القاهر الجرجاني في معرض تفسيره الآية الرابعة والعشرين من سورة (الحشر) وخلال حديثه عن اسم الله (الباري) قال: "وقد استوفينا الكلام في الأسماء في (مفتاح الهدى)"[3] فقد أحال القارئ إلى كتاب آخر له سمَّاهُ (مفتاح الهدى)، وهذا الكتاب ذكره الذهبي الذهبي للجرجاني باسم (المفتاح)[4] وذكره حاجي خليفه باسم (المفتاح) في الصرف[5]، ومن يرجع للكتاب يجد أن فيه قسماً عن الأسماء [6]، ولكن الجرجاني أشار إليه مجرد إشارة، دون أن يستطرد في الحديث عن الأسماء في(درج الدرر)، الدرر)، لأنه فصل الحديث عنها في الكتاب الذي ذكره(المفتاح) أو (المفتاح في الصرف)[7].

ويرى الباحث أن تحقيق الكتاب الذي أشار إليه – مفتاح الهدى – وذكر في كتب التراجم ، كما أشرنا عند الذهبي وحاجي خليفة، بأكثر من اسم دليلٌ على الجهل بمؤلفات الجرجاني، وإذن فلا غرابة أن يكون كتاب (درج الدرر) مما جهله كثيرٌ من العلماء والمحققين.

من خلال ما سبق من النقاط يترجح لدى الباحثَ صحة نسبة كتاب (درج الدرر) للشيخ عبد القاهر الجرجاني، وتنتفي نسبته إلى غيره من المؤلفين، وقد توصَّلَ إلى هذه النتيجة قبلَ الباحثَيْنِ المحقِّقانِ للكتاب(وليدالحسن)و(إياد القيسي)، والباحثة (ريم انقيطي).

(1) ينظر: الذهبي ، أعلام النبلاء (ج13 /505).
(2) ينظر : الجرجاني ، درج الدرر (ج 18/1).
(3) الجرجاني، درج الدرر ،(ج4 / 1613)
(4) ينظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، (ج3/ 5315).
(5) ينظر: خليفة ، كشف الظنون (ص 1769).
(6) ينظر : الجرجاني ، المفتاح في الصرف (ص 29–35) .
(7) ينظر : انقيطي ، ، أسماء الله الحسنى ودلالاتها في كتاب (درج الدرر) لعبد القاهر الجرجاني ، والمفردات ، للراغب الأصفهاني ، دراسة بلاغية ((ص 27).

المبحث الثاني: من معاني حروف العطف

أ. المطلب الأول: من معاني حرف العطف (أو).

ب. المطلب الثاني: من معاني حرف العطف (ثمَ).

المطلب الأول : من معاني حرف العطف (أو):

حروف العطف هي من الحروف التي ذكر واحد منها عدة معاني في كُتُب النحو[1] ، واختلاف معانيها يبدو واضحاً في آراء المفسرين الذين تحدّثوا عنها في المواضع التي وردت فيها. وكان اختلاف وجهات النظر في معاني هذه الحروف هو السبب الذي من أجله اختلفت الأحكام الفقهية المستنبطة من النصوص القرآنية، التي اختلفت معانيها حسبب اختلاف تلك الحروف بسبب رأي كل عالم، ومفسِّر، وقد ساق كل مفسِّر قرينة أو أكثر على ترجيح ما ذهب إليه، أو مخالفة رأي غيره، وهذا الأمر شمل مجموعة من حروف العطف منها:

حرف العطف (أو): فحرف العطف (أو) من الحروف التي تعبِّر عن أكثر من معنى، إذ ذكر السيوطي له اثني عشر معنى، هي: " الشكُّ، والإبهام، والتخيير، والإباحة، والتقسيم، والاضطراب، ومطلق الجمع، وبمعنى الواو، وبمعنى لا، وبمعنى إلّا، وبمعنى التقريب الشرطية، وبمعنى التبعيض".[2]

وقد وردت (أَوْ) في درج الدرر عند عبد القاهر الجرجاني في قوله تعالى: **{لاَّ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاء مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ} [البقرة:236].**

ومعنى الآية الكريمة: "إباحة الطلاق للرجال أنى شاؤوا في الحيض والطهر واحدة أو أكثر، ما داموا قبل المسيس... والمراد بالمس المطلق في النساء: الجماع، وكذلك المس المطلق في بابهن، ومعنى أو تفرضوا لهن، أو هنا بمعنى الواو، وتسموا لهن مهراً صحيحاً ثابتاً غير فاسد ولا مجهول"[3].

فقد ذكر عبد القاهر الجرجاني أن معنى (أو) في الآية السابقة هو معنى (الواو). وقد ذهب الجصاص مذهب عبد القاهر الجرجاني، في أن معنى (أَوْ) في الآية السابقة هو معنى (الواو). يقول:"وقد تكون (أو) بمعنى (الواو) [4]. وتبع الجرجاني والجصّاص كل من ابن عربي، والسيوري، وغيرهما.

يقول ابن عربي: " وقد تكون (أو) بمعنى (الواو)" [5]، وذكر السيوري لها ثلاثة معانٍ، فقال: " إنَّ (أو) ف أو تفرضوا" يحتمل أن يكون بمعنى (الواو)، وأن يكون "للترديد"، وأن يكون بمعنى "إلا أنّ"[6]. وكذلك المرادي في كتابه (الجنى الداني في حروف المعاني)، حيث ذهب إلى أن (أو)، جاءت في الآية للدلالة على معنى (الواو)، ومن الشواهد التي ساقها المرادي للدلالة على

(1) السيوطي ، الإتقان (ج1 /145).
(2) المصدر السابق (ج1/145).
(3) الجرجاني ، درج الدرر في تفسير القرآن العظيم (ج1/333).
(4) الجصّاص ، أحكام القرآن (ج2 /136).
(5) ابن عربي ، أحكام القرآن (ج1/290) .
(6) السيوري ، كنز العرفان في فقه القرآن (ص335).

رأيه ما ورد في قوله –تعالى–:(وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ۝) الصافات: ١٤٧ فأو هنا بمعنى الواو، وهو مذهب جماعة من الكوفيين"[1].

وقد ذهب السهيلي إلى أن (أو) قد جاءت على معناها الأصلي، وهو الدلالة على أحد الشيئين، ويُراد بها الإبهام على السَّامع، فقال: " قد تكون في الخبر، ولا شك فيه إذا أبهمت على المخاطب، ولم تقصد أن تبين له، كقوله –سبحانه وتعالى– (فَآمَنُوا فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ) ۝ الصافات: ١٤٧

أي: أنهم من الكثرة بحيث يقال فيهم: هم مائة ألف أو يزيدون، فـــــــ (أو) على بابها دالة على أحد شيئين، إمَّا مائة ألف، وإما مائة ألف مع زيادة"[2].

والآية من سورة البقرة، والتي هي مدار البحث لم تكن (أو) فيها محصورة بين أمرين مباحين، لتكون بمعنى (الواو)، وهذا يُقوي الإعتقاد أن تكون (أو)، قد جاءت على بابها؛ إذ الحديث في الآية السابقة عن المطلقة، التي لم يفرض لها مهر قبل الدّخول، فتكون لها المتعة قبل المسيس، أو المطلقة التي لم يفرض لها مهر بعد الدّخول، ثم عرّج في الآية الأخرى [3]، على المطلقة التي لم تُمس، وقد فرض لها مهر، فلم يبقَ إلا المطلقة التي فرض لها مهر قبل الدخول.

وهذا قريب من تفسير ذكره محمد علي السايس في قوله :" إنَّ المطلقة قبل المسيس: إمَّا أن لا يكون قد فرض لها مهر، وإمّا أن يكون قد فرض، فالأولى: لم يجعل الله لها شيئاً من المهر، وجعل لها المتعة، والثانية: جعل لها نصف الصَّداق، وقد بقيت المطلقة بعد الدُّخول، وهذه فيها قسمان: لأنها إمَّا أن يكون سُمِّي لها مهر، أو لا يكون، وللأولى جميع المُسمّى، وللثانية مهر مثلها"[4].

وهكذا يرى الباحثان أن (أَوْ) في الآية السابقة قد جاءت على معناها الأصلي، وهي الدلالة على أحد الشيئين، كما ذهب إلى ذلك السهيلي في كتابه (نتائج الفكر في النحو).

المطلب الثاني: من معاني حرف العطف (ثُمَّ):

(ثُمَّ) "هي من حروف العطف التي أثبت لها معظم النحويين دلالة الترتيب بين المتعاطفين بمهلة"[5].

ومن الآيات التي ورد فيها حرف العطف (ثُمَّ) قوله تعالى : (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُواْ اللّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّآلِّينَ*ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيم)[البقرة:198:199].

فقد ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أن (ثُمَّ) في الآية الكريمة بمعنى (الواو)، حيث يقول:" و(ثُمَّ) بمعنى الواو، كما في قوله تعالى: (وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ) يونس: ٤٦ [6].

(1)المرادي ،الجنى الداني في حروف المعاني (ص230).

(2)السُّهيْلي نتائج الفكر في النحو (ص198).

(3) المقصود الآية : 236 من سورة البقرة ، والآية التي تليها قوله تعالى : وإن طلقتموهن قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضـــتم ".

(4) السايس ، تفسير آيات الأحكام (ص169).

(5) المبرَّد ، المقتضب (ج10/1).

(6) الجرجاني ، درج الدرر ، (ج30/1).

هذا عند عبد القاهر الجرجاني، أما معناها عند غيره فقد تباينت وجهات النظر فيه على أقوال مُخْتَلِفة.

يقول الجَصَّاص: " إنَّ قوله تعالى:(أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ۚ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ۗ) البقرة: ١٩

عائد إلى أول الكلام، وهذا الخطاب للحُجاج بمناسك الحج وأفعاله، فكأنه يقول:" يا أيها المأمورون بالحج من قريش بعد ما تقدم ذكرنا له، أفيضوا من حيث أفاض الناس، فيكون ذلك راجعاً إلى صلة خطاب المأمورين، وهو قوله –تعالى–: (ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ) الأنعام: 154

والمعنى: بعد ما ذكرنا لكم أخبرناكم أنّا آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن، ويجوز أن يكون (ثُمَّ) بمعنى (الواو)؛ فيكون تقديره: وأفيضوا من حيث أفاض الناس، كما قال تعالى:(ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ ۗ)البلد: ١٧ ، معناه: وكان من الذين آمنوا، وقوله –تعالى–: (وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ) ۗ يونس: ٤٦

معناه: والله شهيد، فإذا كان ذلك سائغاً في اللغة، ثم رُوِيَ عن السلف ما ذكرنا، لم يجز العدول عنه إلى غيره"[1].

ويظهر من كلام الجصاص أن لـــــــ (ثُمَّ) معنيين: الأول– ما ألمح إليه من أنَّ (ثُمَّ) على ما تدل عليه من معنى، مع بقائها اتصالاً بين الكلام الذي ابتدأه الله –تعالى– بذكر مناسك الحج وتعاليمه، ثم يدل بـــــــ (ثُمَّ) على الموضع الذي أمرهم أن يفيضوا منه، ويتخلوا عن الموضع الذي كانت قريش تفيض منه.

والثاني– يُرَجِّحُ فيه أن (ثُمَّ) بمعنى الواو في الآية الكريمة، ويستدلُّ على ذلك بنصوص من القرآن الكريم، وردت فيه (ثُمَّ)، بمعنى الواو، وقد ذهب إلى أن هذا الرأي سائغ في اللغة، غير محظور، فضلاً عن رواية السلف التي تؤيد ما ذهب إليه.

وذكر الهراسي الآراء التي أوردها المفسرون في هذه الآية، وتوضيح معنى هذا الحرف، وقد أعاد ذكر الرأيين السابقين اللذين تحدث عنهما الجصاص، وقد علّل الوجه الذي ذهب إليه وهو أن (ثُمَّ) بمعنى الواو عن طريق حوار تضمن سؤال يعترض على هذا المعنى، قائلاً: " فأي معنى لذكر الإفاضة ثانياً، فأجابوا: بأن فائدته أن يعلم أنه ليس خطاباً لمن كان يقف بها من قبل، من لم يكن يرى الموقوف بها، فيكون التاركون للوقوف على ملة إبراهيم – عليه السلام– في الوقوف بالمزدلفة، دون عرفات، فأبطل ظنَّ ظان لذلك، بقوله: (ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) البقرة: 199 [2].

وأمَّا العلامة السُّيوري فقد ذهب إلى أن (ثُمَّ) على حقيقتها من المهلة والترتيب، فيكون: أفيضوا، معطوف على (اذكروا) والمهلة هي من أول الوقت إلى آخره"[3]. وذهب إلى الأخذ بمعنى المُهلة والترتيب لـــ (ثُمَّ) في هذا الموضع أكثر من مُفسِّر، لكنهم اختلفوا في معنى الترتيب والمهلة التي تحملها(ثُمَّ).

حيث ذكر النَّحاس وجهاً لمعنى الترتيب الذي يحمله هذا الحرف، إذ بيَّن أنه ترتيب أفاد حكم التوكيد، وتذكير المؤمنين بموضع الإفاضة الذي أقره الله – تعالى– غير الذي كانت قريش تفيض منه فقال: " إنَّ (ثُمَّ) على بابها، والمعنى: ثم أُمرتم بالإفاضة من

(1) ينظر : الجصاص ، أحكام القرآن (ج376/1).
(2) الهراسي ، أحكام القرآن (ج117/1).
(3) السيوري ، كنز العرفان ، (ج139/1).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

عرفات من حيث أفاض الناس، وفي هذا مغنى التوكيد. لأنهم أُمروا بالذكر عند المشعر الحرام، وأفاضوا من عرفات، ثم وكدت عليهم الإفاضة من حيث أفاض الناس، لا من حيث كانت قريش تفيض"[1].

وذهب كذلك القُرطبي إلى أن (ثُمَّ) قد جاءت على حقيقتها؛ إذ عطفت إفاضة على أُخرى بينهما مهلة، فيكون في الآية أمر بإفاضتين، وهذا ما أورده القرطبي قائلاً: "ويحتمل أن تكون إفاضة أخرى، وهي التي من المزدلفة، فتجيء (ثُمَّ) على هذا الإحتمال على بابها، وعلى هذا الإحتمال عوّل الطبري، والمعنى: أفيضوا من حيث أفاض إبراهيم من مزدلفة جمع، أي أفيضوا إلى منى؛ لأن الإفاضة من عرفات قبل الإفاضة من جمع، قلت: ويكون في هذا حجة لمن أوجب الوقوف بالمزدلفة، للأمر بالإفاضة منها والله أعلم"[2].

وتعقيباً على رأي الجرجاني في معنى (ثُمَّ)، وآراء العلماء السابقين فيها، يرى الباحث أن الآراء التي تشير إلى بقاء (ثُمَّ) على حقيقتها الأولى هي الآراء الأوْلى بالقبول والترجيح، والأجدر بالأخذ بها، (ثُمَّ) جاءت في هذا الموضع مفتاحا" لكلام جديد، وقد أشار إلى هذا المعنى المالقي قائلاً: " وأما ابتداء الكلام، كقولك: هذا زيد قد خرج ثُمّ إنك تجلس"[3].

ولا يعني هذا أن الكلام منفصل عن سابقه، إذ يكون بينهما ترابط، وتجيء (ثُمَّ) للتوكيد، ويكون بين الجملتين مهلة وترتيب، عبّرت عنهما (ثُمَّ)، غير أن المهلة والترتيب ليستا مهلة وترتيب زماني، بل كانت ترتيباً ذِكرياً.

وقد تجيء (ثُمَّ) "لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في دَرْج الإرتقاء، وذكر ما هو أولى ثم أولى من دون اعتبار التراخي، والبعد بين ذلك الدَّرْج، ولا أن الثاني بعد الأول في الزمان، كما حدث بذلك ابن الحاجب في شرح الكافية"[4].

ولعل الوقوف على أسباب نزول هذه الآية الكريمة يؤكد هذا التوجه في معنى (ثُمَّ)، إذ قيل في سبب نزول هذه الآية: " أن العرب كانت تقف بعرفة، وكانت قريش تقف دون ذلك بالمزدلفة، فأنزل الله –﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ البقرة: 199، وفي قوله تعالى: {فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا} البقرة: 200، يقول الرجل منهم: كان أبي يطعم الطعام ويحمل الحمالات، ويحمل الديات، ليس لهم ذكر غير فِعال آبائهم، فأنزل الله الآية"، وأخرج ابن جرير عن مجاهد: قال: كانوا إذا قضوا مناسكهم وقفوا عند الجمرة، وذكروا آباءهم في الجاهلية، وفِعال آبائهم، فنزلت هذه الآية"[5].

وأسباب النزول توضح الحكمة الإلهية من تأكيد موضع الإفاضة، والتركيز عليها في الخطاب القرآني الكريم، حيث عطف الحديث العام الذي يشتمل على تعاليم الحج بوساطة الأداة (ثُمَّ) على بيان موضع الإفاضة، الذي أقرّه الله – عز وجل– والانعطاف عن الموضع الذي كانت قريش تفيض منه، وهكذا فقد جاءت (ثُمَّ) على أصلها وعلى حقيقتها الأولى التي وُضعت لها، وهي دلالة الترتيب بين المتعاطفين بمهلة، وليست بمعنى الواو كما ذهب إلى ذلك عبد القاهر الجرجاني – رحمه الله تعالى – والله – تعالى– أعلى وأعلم.

(1) النحاس ، معاني القرآن ، (ج1/139).
(2) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، (ج2/427).
(3) المالقي ، رصف المباني (ص 175).
(4) ينظر ، ابن الحاجب ، شرح الكافية (ج2/367).
(5) النيسابوري ، أسباب النزول (ص38).

المبحث الثالث: من معاني حرف الجر

وفيه ثلاثة مطالب هي:

أ. المطلب الأول: من معاني حرف الجر (إلى).

ب. المطلب الثاني: من معاني حرف الجر (الباء).

ت. المطلب الثالث: من معاني حرف الجر (مِنْ).

المطلب الأول: من معاني حرف الجر (إلى):

لا يُنكِرُ أحد ما لحروف الجر من دور خطير في ربط النصوص اللغوية، بعضها ببعض، والتعبير عن المراد من الكلام بوساطتها، ومن المعروف :" أن من أهم وسائل التعبير الدقيق إتقان استعمال الحروف، ولا سيما حروف الجر، فإن لها معاني بتمييز بعضها عن بعض، بحيث تؤدي أدق المعاني لو جاء الحرف في موضعه، وأصعب ما في حروف الجر أنها كثيرة، وأنَ لكل منها في الغالب أكثر من معنى واحد، وكثيراً ما تتداخل تلك المعاني، وتختلط على غير الخبير بالأساليب البليغة المأثورة"[1].

وحروف الجر لها نصيب وافر من الخلاف في كتب التفسير، وهي مدعاة لتوارد الآراء، وعرض وجهات النظر في أكثر من موضع من القرآن الكريم، ومنها ما ورد عند عبد القاهر الجرجاني، في تفسير قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) المائدة: 6

إذ قال الجرجاني في تفسير قوله تعالى: " إلى المرافق"، و "إلى" بمعنى (مع) والمرفق: اسم لجميع الذِّراع والعضل"[2].

والخلاف الحاصل بين عبد القاهر الجرجاني وبين علماء التفسير، هو وجوب دخول المرفق في غُسل اليد في الوضوء أم لا؟ والمحدد لهذا الخلاف هو رأي كل واحد منهم في معنى (إلى).

فقد ذهب عبد القاهر الجرجاني –كما سبق– إلى دخول المرافق في اليدين، على اعتبار أن معنى (إلى) هنا: هو معنى (مع)، وبذا يكون قد حسم الأمر، وجزمه بغسل المرافق مع الأيدي.

وإلى مثل هذا ذهب الجصَّاص: " إذا كان الإطلاق يقتضي ذلك، ثم ذكر التحديد، فجعل المرافق غاية، كان ذكره لها لإسقاط ما وراءها، وذكر وجهين: أحدهما: أن عموم اللفظ ينتظم المرافق، فيجب استعماله فيها، إذا لم تدل الدلالة على سقوطها.

والثاني: أن الغاية لمّا كانت قد تدخل تارةً، ولا تدخل أُخرى...، وكان الحديث فيها يقيناً، لم يرتفع إلا بيقين مثله...؛ لأن قوله – تعالى– (إلى المرافق)، لما احتمل دخول المرافق فيه، واحتمل خروجها، صار مجملاً ومفتقراً إلى البيان، وفعل النبي – صلى الله عليم وسلم– إذا ورد على وجه البيان فهو على وجه الوجوب"[3].

فالعلامة الجصاص يرى دخول المرافق في الغُسل – كما يفهم من حديثه سابق الذكر–، ويؤكد رأيه بأكثر من دليل، منها: اعتماده على السِّياق الذي ورد فيه ذكر لفظ اليدين على الإطلاق من دون تحديد، وكان التحديد بوساطة لفظ (إلى) بالمرفق الذي هو جزء من اليد المذكورة، واستناداً على هذا يكون الانتهاء ما بعد المرفق، وليس قبله، ثم اعتماده كذلك على ما استقر عليه

(1) الحواري ، نحو القرآن (ص 50).

(2) الجرجاني ، درج الدرر (ج549/1).

(3) ينظر: الجصاص ، أحكام القرآن (ج344/3).

هذا الحرف من معنى النحويين، إذ هو عندهم للغاية، وقد حسم الجصّاص الأمر حسماً تاماً في هذا الموضوع بالاعتماد على السنة النبوية المطهرة؛ التي بيّنت المجمل، وأنهت الخلاف في الأمر بشكل تام، وإلى مثل هذا ذهب الكيا الهراسي"[1].

ولم يكن ابن عربي مخالفاً لما ذهب إليه كل من الجصّاص والهراسي، وقد أورد رأيه في المسألة بعد ذكر الأقوال التي قيلت في معنى (إلى)، وردَّ القول الذي يذب إلى أن معنى (إلى) بمعنى (مع)؛ لأن ابن عربي لا يستسغ مسألة إنابة الحروف، ورأيه هذا موافق لرأي أكثر علماء البصرة"[2].

حيث قالوا في ذلك ثلاثة أقوال هي: القول الأول: أن (إلى) بمعنى (مع) كما قال تعالى: (وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا) النساء: 2، معناه: مع أموالكم، والثاني: أن (إلى) حدٌّ، والحدُّ إذا كان من جنس المحدود دخل فيه، والثالث: أن المرافق حدّ الساقط لا حد المفروض.. وتحقيقه: أن قوله (وأيديكم)، يقتضي بمطلقه من الظُّفرِ إلى المنكب، فلما قال: (إلى المرافق)، أسقط ما بين المنكب والمرفق، وبقيت المرافق مغسولة إلى الظُّفرِ، وهذا كلام صحيح يجري على الأحوال لغةً ومعنىً، وأما قولهم: إنَّ (إلى) بمعنى (مع) فلا سبيل إلى وضع حرف موضع حرف، وإنما يكون كل حرف بمعناه"[3].

والذي يبدو للباحث فيما يتصل بمعنى (إلى) أن الأقرب إلى الصحة أنَّ (إلى) "جاءت على بابها، وأنها لانتهاء الغاية، وإنما وجب غسل المرافق بالسنة المطهرة، وليس بينهما تعارض، لأن (إلى) تدل على انتهاء الفعل، ولا تتعرض بنفي المحدود إليه، ولا بإثباته، ألا ترى أنك لو قلت: سرت إلى الكوفة، فغير ممتنع أن تكون بلغت أول حدودها، ولم تدخلها، وأن تكون دخلتها، فلو قام الدليل على أن دخلتها لم يكن مناقضاً لقولك: سرت إلى الكوفة"[4].

وترجيحاً للرأي القائل: إنَّ (إلى) هنا قد جاءت على أصل معناها الحقيقي، وهو انتهاء الغاية، وليست بمعنى (مع)، يرى الباحث أن المرفق جزء من اليد، وداخل فيها، فلو كان الأمر: اغسلوا أيديكم مع المرافق، لكان ذكر المرفق عبثاً، وبلا فائدة، وكانت اليد كلها يجب أن تُغسَلَ، ولكنه لمَا قيل: (إلى المرافق) حُدِّدت اليد في الغُسل بالمرافق، حيث إن المرافق حد ما ينتهي إليه الغُسلُ منها، وبذلك نُصبح لسنا بحاجة إلى تأويل (إلى) بمعنى (مع)، والله –تعالى– أعلى وأعلم بالصواب.

(1) ينظر : الهراسي ، أحكام القرآن (ج37/2).
(2) ينظر : ابن جني ، الخصائص (ج64/2).
(3) ينظر : ابن عربي ، أحكام القرآن (ج64/2).
(4) ينظر : الجرجاني ، درج الدرر(ج55/1).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

المطلب الثاني: من معاني حرف الجر (الباء):

قال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ ۚ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝) المائدة:6.

ذكر الجرجاني للباء في الآية معنيين، قائلاً: (والباء للتبعيض، كقولك: أخذت بزمام الناقة، وقيل: للاستيعاب، كقوله تعالى: (ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ) ۝ الحج: ٢٩[1].

فللباء عنده معنيان: هما التبعيض والاستيعاب.

وعند النظر في آراء العلماء في معنى (الباء) في هذه الآية الكريمة، وجد الباحثان أن العلماء يتفقون على مسح الرأس، ولكنهم يختلفون في المقدار الذي يجب أن يمسح فيه الرأس، تبعاً لفهم معنى (الباء) في الآية.

وقد ذهب الجصّاص مذهب عبد القاهر الجرجاني من أن (الباء) تفيد التبعيض، وبناءً على ذلك صدَّح بمسح بعض الرأس، حيث يقول في مسح الرأس:" يقتضي مسح بعضه...، ويدل على أنها للتبعيض، أنك إذا قلت: مسحت يدي بالحائط كان معقولاً مسحها ببعضه، دون جميعه، ولو قلت: مسحت الحائط، كان المعقول مسحه جميعه، دون بعضه، فقد وُضِّح الفرق بين إدخال (الباء) وبين إسقاطها في العرف واللغة"[2].

أما الهراسي، فيرى أنها زائدة، حيث يقول:" والباء: زائدة ها هنا"[3].

وقد ذهب ابن عربي إلى ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني والجصّاص من أن الباء في هذه الآية الكريمة هي للتبعيض، حيث يقول: " ... وإذا قلت: مسَحتُ الجدار، أو رأس اليتيم، اقتضى البعض؛ لأن الجدار لا يمكن تعميمه بالمسح حِسّاً، ولا غرض في استيعابه قصداً، ورأس اليتيم لأجل الرأفة، فيجزي منه أقله، بحصول الغرض به..." [4].

وذكر كذلك ابن الراوندي أنها للتبعيض قائلاً:" وإنما اعتبر المسح ببعض الرأس فضلاً عن النص من آل محمد – عليه وعليهم السلام–، لدخول الباء الموجبة للتبعيض؛ لأن دخولها في الإثبات في الموضع الذي يتعدّى الفعل فيه بنفسه لا وجه له غير التبعيض"[5].

ورأي السيوري أنها للإلصاق، ودليله أن هذا المعنى لا يقتضي الاستيعاب، ولا عدمه، حيث يقول: " إنها على تضمين الفعل معنى الإلصاق، فكأنه قال: أَلْصِقوا المسح برؤوسكم، وذلك لا يقتضي الاستيعاب، ولا عدمه، بخلاف امسحوا رؤوسكم، فإنه كقوله:" اغسلوا وجوهكم"[6].

وذهب سيبويه إلى أنها للإلصاق[1].

---

(1) ينظر : الجرجاني ، درج الدرر(ج55/1).
(2) ينظر : الجصاص ، أحكام القرآن (ج344/3-345).
(3) ينظر : الهراسي ،أحكام القرآن (ج39/3-38).
(4) ينظر : ابن عربي ، أحكام القرآن (ج64/2).
(5) ابن الروندي ، فقه القرآن (ج17/1).
(6) السيوري،كنز العرفان (ص36).

وبعد النظر في رأي عبد القاهر الجرجاني، وآراء العلماء السابقين في معنى (الباء)، في هذا الموضع يميل الباحث إلى القول: إنها للإلصاق، وهو المعنى الذي أجمع عليه علماء النحو، وأصل معانيها، ولا معنى سواه، وهو يتناسب والمقصود من الأمر الوارد في النص القرآني المشتمل على تعاليم الوضوء من إلصاق المسح بالرأس، أما مسألة تقدير الممسوح، فيمكن أن يتوصل إليها من دون أن تكون (الباء) دالة على التبعيض، فيكون: "الواجب مسح ربع الرأس؛ وإنما قُدِّرَ بالربع، لأن المسح آلته اليد، فإذا أُلصِقَتْ بالرأس أخذت رُبْعَهُ"(2).

المطلب الثالث: من معاني حرف الجر (مِنْ):

أقرَّ الإستعمال اللغوي لحرف الجر (مِنْ) معاني عدة، إذ تنوّعتْ المعاني التي يشير إليها هذا الحرف، فقد ذكر لها المرادي أربعة عشر معنى، إذا لم تكن زائدة، وهي: " ابتداء الغاية في المكان، والتبعيض، و بيان الجنس، والتعليل، والبدل، والمجاورة، والانتهاء، وأن تكون للغاية، والإستعلاء، والفصل، بمعنى الباء، بمعنى في، بمعنى رُبَّ، وتكون للقسم. وذكر للزائدين معنيين هما: توكيد الإستغراق، والتنصيص"(3).

وذكر ابن هشام لها معاني لم يذكرها المرادي وهي:" الدلالة على معنى (عن)، ومعنى (في)، ومعنى (عند)، ومعنى (على)" (4).
وهذه المعاني المتعددة ل (مِنْ) كانت سبب اختلاف الآراء حول تفسير النص القرآني الذي يرد هذا الحرف فيه، ونتج عن ذلك أحكام شرعية تختلف فيها وجهات النظر، وقد أدلى عبد القاهر الجرجاني بدلوه في هذا الأمر، فقال في قوله تعالى: " ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ " آل عمران: 104.

حيث ذكر عبد القاهر الجرجاني لـــ (مِنْ) في هذا الموضع معنيين، إذ يقول: و (مِنْ): للتبعيض، والأمر فرض على الكفاية، إذا قام به البعض وحصل المعروف، وزال المنكر سقط الفرض عن الباقين. وقيل (مِنْ) لتخصيص المخاطبين، وهي مؤكدة كقوله تعالى:(ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ عِندَ رَبِّهِ ۗ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۖ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ) الحج: 30(5).

هذا رأي عبد القاهر الجرجاني في معنى (مِنْ) في هذا الموطن.

أما آراء العلماء الآخرين فهي تحمل عندهم معنيين، هما: التبيين، والتبعيض، وقد انقسم المفسرون في هذه المسألة إلى فريقين، ذكر كل منهم أدلته التي تؤيد الرأي الذي اختاره، قال الجصّاض: " وحقيقته – أي حرف (مِنْ)– تقتضي البعض دون البعض، فدلّ على أنه فرض على الكفاية، إذا قام به بعضهم سقط عن الباقين...، والذي يدل على صحة هذا القول: أنه إذا قام به بعضهم سقط عن الباقين أنه كالجهاد، وغسل الموتى، وتكفينهم، والصلاة عليهم، ودفنهم، ولولا أنه فرض على الكفاية لما سقط عن الآخرين بقيام بعضهم"(6).

(1) ينظر :سيبويه، الكتاب(ج417/4).
(2) ينظر : العبيدي ،أثر الدلالة النحوية (ص11).
(3) ينظر : المرادي ، الجنى الداني (ص314-325).
(4) ابن هشام ،مغني اللبيب (ج419/1-425).
(5) الجرجاني، درج الدرر (ج419/1).
(6) ينظر : الجصاص ،أحكام القرآن (ج315/2).

فالجصّاص يستدل بالتشريع الفقهي على الأحكام اللغوية، وهذا اللون من التفسير غير محرر؛ لأن الأولى أن تكون الأحكام الفقهية منبثقة من المعاني التي تحتملها دلالات الألفاظ في النص القرآني، فيُستعان باللغة في استنباط الحكم الشرعي، لا بالحكم الشرعي في تفسير الدلالات اللغوية.

وذهب هذا المذهب ابن الراوندي، قائلاً: (مِنْ) للتبعيض عند أكثر المفسرين. لأن الأمر بإنكار المنكر، والأمر بالمعروف متوجه في فرقة منهم غير معينة. لأنه فرض على الكفاية، فأي فرقة قامت به سقط عن الباقين"[1].

وأكّد على هذا الرأي الزمخشري قائلاً: " (مِنْ) للتبعيض؛ لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات. ولأنه لا يصلح له إلا من عَلِمَ المعروف والمنكر، وعلم كيف يُرتِّب الأمر في إقامته، وكيف يباشره، فإن الجاهل ربما نهى عن معروف، وأمر بمنكر"[2].

ورأى السيوري أن (مِنْ) "هنا للتبعيض، وقيل: للبيان، وهو وصف ضعيف، لأن البيان لا يتقدم على المُبيَّن"[3].

والذي يظهر للباحثيْن أن دلالة (مِنْ) هنا على التبعيض، في هذا الموضع قد أجمع عليها أكثر المفسرين؛ وهنا يصبح رأي عبد القاهر الجرجاني في المسألة أحد هذه الآراء المجمع عليها، وبذا يكون عبد القاهر الجرجاني قد ساير علماء التفسير في دلالة (مِنْ) على التبعيض، ووافقه العلماء الذين جاءوا بعده، وقلَّما نجد عالماً قد خرج عن هذا المعنى المُجْمع عليه لديهم.

ونظير دلالة (مِنْ) على التبعيض – فيما سبق– قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ۚ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ ۗ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَٰكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ البقرة: ٢٥٣. أي: كلّمَ الله عز وجل بعضهم.

والله أعلى، وأعلم بالصواب، وإليه المرجع والإياب، والحمد لله رب العالمين، وأتم الصلاة والتسليم على سيدنا محمد، صلى الله عليه وسلَّم.

الخـــــاتـــــمة والنتائـــــــــج

وهكذا تنتهي هذه الدراسة مفضيةً إلى النتائج التالية:

أولا : صحة نسبة كتاب (درج الدرر) لعبد القاهر الجرجاني .

ثانيا : إن علماء التفسير ومنهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني قد اختلفوا في تفسير دلالات حروف المعاني.

ثالثاً : ربما يكون الإلتزام بمعنى واحد لكل حرف من هذه الحروف أقرب إلى واقع الاستعمال لها، وأما المعاني الأخرى لها فتكون مجازية، وإذا لم تكن لها ضرورة فلا داعي لإيرادها، لأنها كلها ترتبط بالمعنى الأصلي لذلك الحرف الذي وُضع له أصلاً.

(1) ينظر : ابن الروندي ،فقه القرآن (ص356).
(2)ينظر: الزمخشري ، الكشاف (ج452/1).
(3) السيوري ،كنز العرفان (ص373).

رابعاً : لا بد من مزيد من الدراسات حول دلالات حروف المعاني في القرآن الكريم عند المفسرين، فهذه الدراسات تعمق فهم الباحث في معاني الحروف في القرآن الكريم، وفهم المقصود منها، مما يُيَسِّر أمر استنباط الأحكام الشرعية من معاني تلك الحروف.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، (د. ت)، أحكام القرآن، تخريج وتعليق: محمد عبد القادر عطا، (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية.
3. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، (1982م). *شذرات الذهب في أخبار من الذهب*. تحقيق : محمود الارناؤوط ، ط1 ، دار ابن كثير، دمشق .
4. ابن تغيري بردي ، يوسف بن عبد الله الظاهري الخنفي (د. ت)، *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*، (د. ط)، مصر: دار الثقافة والارشاد القومي.
5. ابن جني، عثمان بن جني، أبو الفتح، (1990م). *الخصائص*، تحقيق: محمد علي النجار، (د. ط). بغداد: الهيئة العامة للكتاب.
6. الأستراباذي، محمد بن الحسن، رضي الدين، (د. ت)، *شرح الكافية في النحو لابن الحاجب*، (د. ط)، بيروت: دار الكتب العلمية.
7. الأنباري، عبد الرحمن بن عبد الله، أبو البركات، (د. ت)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، (د. ط)، الزرقاء: مكتبة المنار.
8. الأنصاري، عبد الله بن يوسف، (1979م). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، حققه وعلق عليه/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، وراجعه سعيد الأفغاني، ط5، بيروت: دار الفكر.
9. الباخرزي، علي بن الحسن، (1414ه). *دمية القصر وعصرة أهل العصر*، ط 1، بيروت: دار الجيل.
10. بدوي، أحمد، (د. ت). عبد القاهر الجرجاني وجهوده *في البلاغة العربية*، ط2، مصر: المؤسسة المصرية .
11. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (1430هـ- 2009م). *درج الدرر في تفسير القرآن العظيم*، دراسة وتحقيق: طلعت صلاح الفرحان، ومحمد أديب شكُّور، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، عمان: الأردن.
12. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (1983م). *النحوية في دلائل الاعجاز*، ط1، (د. م)، دار الثقافة للنشر والتوزيع .
13. الجصاص، أحمد بن علي الرازي، أبو بكر، (1992م). *أحكام القرآن*، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، (د. ط). بيروت: دار إحياء التراث الإسلامي، مؤسسة التاريخ العربي.
14. جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن كمال الدين، (1975م). *الإتقان في علوم القرآن*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.

15. الحموي، ياقوت بن عبد الله، (د. ت)، *معجم الأديب وإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب*، تحقيق: إحسان عباس ، ط1، بيروت: دار الغرب الاسلامي.
16. الحواري، عبد الستار أحمد، (1974م). *نحو القرآن*، (د. ط). بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي.
17. الذهبي، محمد بن أحمد، شمس الدين، (2006م). *سير أعلام النبلاء*، ط1، القاهرة: دار الحديث.
18. الراوندي، قطب الدين. (1405ه). *فقه القرآن*، تحقيق: السيد أحمد الحسيني باهتمام السيد محمود المرعشي، ط2، قُم– إيران: مطبعة الولاية.
19. الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد (2001م). *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
20. السايس، محمد بن علي، (2002م). *تفسير آيات الأحكام*، تحقيق: ناجي إبراهيم سويدان، المكتبة العصرية، ط1، صيدا، بيروت.
21. السبكي، عبد الوهاب بن تقي الله، تاج الدين. (1431هـ). *طبقات الشافية الكبرى*، تحقيق : عبد الفتاح الحلو، ط2، القاهرة: هجر للطباعة والنشر.
22. السعدي، عبدالقادر بن عبد الرحمن، (1986م). *أثر الدلالات النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من الآيات التشريعية*، ط1، بيروت: دار إحياء التراث الإسلامي.
23. السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، أبو القاسم، (1992م). *نتائج الفكر في النحو*، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
24. سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، (2004م). *الكتاب*، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط 4، القاهرة.
25. السيوري، المقداد، (1422هـ)، *كنز العرفان في فقه القرآن*، قدمه وحققه: عبد الرحيم العفيفي، مطبعة محمد، ط 1.
26. الطبري، عماد الدين، (2001م). *أحكام القرآن*، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية.
27. العبكري، أبو البقاء، (1399هـ). *التبيان في إعراب القرآن*، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
28. العلوي، يحيى بن حمزة بن علي، (1423ه). *الطرز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز*، ط1، القاهرة: هجر للطباعة والنشر .
29. القبطي، جمال أبو الحسن، (1982م). *إنباه الرواة على أنباء النحاة*، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.
30. القرطبي، محمد بن أحمد أبو عبدالله. (1985م). *الجامع لأحكام القرآن*، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
31. الكتبي، محمد بن شاكر، (1973م). *فوات الوفيات*، تحقيق: إحسان عباس ، ط1، بيروت: دار صادر.
32. المالقي، أحمد بن عبد النور، (1975م). *رصف المباني في شرح حروف المعاني*، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، (د. ط)، (د. م): مطبعة زيد بن ثابت.

33. المبرد، محمد بن يزيد، أبو العباس، (د. ت)، *المقتضب*، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، (د. ط)، بيروت: عالم الكتب.

34. المرادي، حسن بن القاسم. (1976م). *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: طه محسن، (د. ط). العراق: جامعة الموصل، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر.

35. مطلوب، أحمد. (1973م). *عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده*، ط1، بيروت: دار الفكر.

36. النحاس، أبو جعفر (1425هـ- 2004م). *معاني القرآن*، تحقيق: يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة.

37. النحاس، أبو جعفر، (1985م). *إعراب القرآن*، تحقيق: زهير زاهد، ط2، بيروت: عالم الكتب.

38. النيسابوري، أبو الحسن، (1968م). *أسباب نزول الآيات*، (د. ط)، القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع.

تم بحمد الله – تعالى – وفضله ومنه وكرمه.